ويلارد كواين: في ما هنالك

ويلارد كواين

ترجمة: محمد الشقيف

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2023

All rights reserved © 2023

ويلارد كواين: في ما هنالك[1]

ويلارد كواين

ترجمة وتقديم وتعليق: **محمد الشقيف**[2]

1- عنوان النص الأصلي:

Willard V. Quine, “On What There Is”, *The Review of Metaphysics*, Vol. 2, No. 5 (Sep., 1948), 21-38.

2- أستاذ المنطق وفلسفة اللغة، جامعة محمد الأول، المغرب

مقدمة المترجم:

لا يُفهم نسق دلالي ولا نسق منطقي إلا بفهم النظرية الأنطولوجية لصاحبهما، فهما يُنشآن عليها، وينطلقان مما آلت إليه آخذين نتائجها مبادئ لهما. والحق أن التصريح بهذه الدعوى يكاد يكون من نافلة القول، مثلما أن استدعاء شواهدها من تاريخ الفلسفة أمر لا يعسر على أحد. فلقد حكم الارتباط بين تلك العتبات الثلاث بنى الأنساق الفلسفية منذ نشأة هذا النمط من التفكير، فحدِّث بما تشاء منها. وإن آخر أوضح شاهد على ما نقول هو ما صار يعرف بـ«المنعطف اللغوي Linguistic Turn» في الفكر المعاصر وما تلته من نظريات خاصة في فلسفتي اللغة والمنطق ما كان لها أن تنشأ لولا تفاعل أصحابها مع ما استقرت عليه أجوبة الفلاسفة المعاصرين عن المشكلة الأنطولوجية.

لقد كانت ثورة فلسفة الذرية المنطقية على الميتافيزيقا (في المستويين الدلالي والمنطقي، فيما اتصل بـ«المعنى» وفيما تعلق بـ«الصدق والكذب وقوانينهما») بناء على مفهومها الأنطولوجي الخاص للعالم والحدود التي رسمتها له، فأقام لودفيج فتجنشتين Ludwig Wittgenstein (1889-1951) مثلث «العالم ∽ المنطق ∽ اللغة» تبعا لمسلّمة أن الخروج عن حدود هذا الثالوث يعني الارتماء في نطاق اللامعنى وانتهاك قوانين المنطق وتعطيلها. فحدود اللغة هي حدود العالم، وإن المنطق يملأ هذا الأخير. ولكن العالم هو «ما هنالك»، و«ما هنالك» فقط، فهو يتكون من مجموع الوقائع، وقوام هذه **ما يوجد** من «الأشياء وخصائصها والعلاقات بينها» **فحسب**.

ولئن كانت هذه الصورة الذرية المنطقية المتقدمة لموقف الفلسفة التحليلية من المشكلة الأنطولوجية قد نشأت بالأساس تفاعلا مع النظريات الميتافيزيقية التقليدية التي لم تزل تشكل حجر الرحى في الأنساق الفلسفية الكبرى، من أفلاطون إلى هيدغر، فإنها كانت أيضا استجابة لبعض النظريات الأنطولوجية الناشئة معاصرا، والتي انتشر صيتها بين المشتغلين بفلسفة اللغة والمنطق خاصة، وتعدّ نظرية الفيلسوف النمساوي أليكسيوس مينونغ Alexius Meinong (1853-1920) من أشهر هذه النظريات. ولئن حق لنظرية مينونغ المنطقية والدلالية أن توصف بـ«الثورية»، فإنها تدين في ذلك لنظريته الأنطولوجية؛ ففي سنة 1904، نشر مقاله الأشهر المعنون بـ«نظرية الموضوعات The theory of Objects»، وكانت دعوته الأساسية فيه هي العمل على إنشاء **علم جديد** يكون موضوعه هو **الموضوعات بما هي موضوعات**. وربما كان بإمكاننا تركيز هذه النظرية في دعويين اثنتين لكل منهما مبدؤها الذي تستند إليه: أما الأولى فـ**أنطولوجية**، وتقضي أن هناك موضوعات لا توجد، وأما الثانية فـ**دلالية**، وتفيد أن هذه الموضوعات قابلة مبدئيا لأن يقع عليها حمل صادق. تستند الأولى إلى مبدأ أعم هو أن المجموع الكلي للموضوعات يمتد إلى أبعد بكثير من حدود ما هو عيني أو فعلي، بينما ترتكن الثانية إلى مبدأ أن أحوال الموضوعات وخصائصها وصفاتها مستقلة

عن كينونتها. لذلك جمع الفيلسوف نظريته في قول ظاهرُه مفارقة، وهو: «هناك موضوعات يصدق عليها القول إنها لا توجد».[1]

على ضوء هذه النظرية يجب أن نفهم مقال كواين هذا، وسيجد القارئ أن الفيلسوف الأمريكي اختلق لصاحبها ومَن طوّروها من بعده اسمين مستعارين يوجه حجاج إليهما وهما «وايمان» و«McX» (الذي أعوضه في نص الترجمة بـ«تيرينس»، وهو الاسم الشخصي لأشهر مطوّر نظرية مينونغ، وهو الفيلسوف الأمريكي تيرينس بارسونز Terence Parsons). فلننظر في مضمون هذا الحجاج.

ويلارد كواين: في ما هنالك[2]

هناك شيء مثير في المشكلة الأنطولوجية هو بساطتها؛ إذ يمكن إثارتها في كلمتين هما: [3] «ماذا هنالك؟»، كما يمكننا الإجابة عنها بكلمتين هما: «كل شيء»، ولن يكذِّب أحدٌ جوابنا. غير أن هذا الجواب لا يعني شيئا آخر سوى أن هنالك ما هنالك، بما يبقي مجالَ الخلاف مفتوحا حول قضايا عدة، وهكذا ظلت المسألة حية على مر القرون ولم تزل.

لنفترض الآن أن فيلسوفين يختلفان في الرأي إزاء الأنطولوجيا، أنا وتيرينس. ولنفترض أن هذا الأخير يؤكد أن هناك شيئا بينما أُنكر أنا عليه ذلك. وفي اتساق تام مع وجهة نظره، يمكن لهذا الفيلسوف أن يصف اختلافنا في الرأي بالقول إني أرفض الاعتراف بكيانات معينة. ولا بد أن أعترض، طبعا، بالقول إنه مخطئ في صيغة تعبيره عن اختلافنا، فكيف لي أن أعترف بكيانات من النوع الذي يزعم وقد نفيتُ كينونتها مقدما! غير أن تشخيصي لخطئه في صياغة اختلافنا في الرأي ليس بذي الأهمية على كل حال، ذلك أني ملتزم باعتبار أنطولوجيته خاطئة أصلا.

وفي المقابل، فما أن أهُمَّ بمحاولة صياغة اختلافنا حتى أجدني في مأزق: فلا أستطيع الإقرار بأن هناك أشياء يقبلها تيرينس بينما أرفضها أنا، ذلك أن هذا الإقرار يناقض رفضي لها حتما.

إذا كان هذا الاستدلال سليما، فخلال كل خلاف أنطولوجي يبدو أن صاحب الموقف السلبي يعاني من عقبة عجزه عن الإقرار باختلاف خصمه معه.

1- Alexius Meinong, "The Theory of Objects", translated by Isaac Levi, D. B. Terrell, and Roderick M. Chisholm, in: Realism and The Background of Phenomenology, ed. Roderick M. Chisholm, The Free Press of Glencoe, Illinois, 1960, 76-117, p. 83. (المترجم)

2- هذه نسخة منقحة من ورقة كنت قد قدمتها أمام نادي الدراسات العليا في الفلسفة، في جامعة ييل، في السابع من ماي من سنة 1948. ولقد كانت تلك الورقة بدورها نسخة منقحة لأخرى قُدّمت أمام معهد الدراسات العليا في الفلسفة، في جامعة برينستون، في الخامس من مارس من نفس السنة. (المؤلف)

3- أتصرف هنا في عبارة كواين للضرورة اللغوية، فعبارته الأصلية هي: «يمكن إثارتها في ثلاث وحدات لغوية هي: «What is there ?». ويمكن الإجابة عنها بكلمة هي: «Everything». (المترجم).

هذا هو اللغز الأفلاطوني القديم بصدد العدم. فبمعنى من المعاني، لا بد للعدم أن يكون، وإلا فما هذا الذي ينعدم؟ يمكن أن نطلق على هذا المذهب المعقّد لقب «**لحية أفلاطون**»؛ ولقد ثبت تاريخيا أنه مذهب صعب، كثيرا ما يُفقد نصل أُوكام فاعليته بإفقاده حدة شفيره.

هذا هو مسار التفكير الذي يفضي بفلاسفة مثل تيرينس إلى إثبات الكينونة ولسان حالهم يقول: «ليس هناك شيء». لنأخذ مثال بيغاسوس.[4] يجادل تيرينس بأنه لو لم **يكن** بيغاسوس، لم يكن لكلامنا أن يعني شيئا حين استعمال هذه الكلمة، حتى أنه يكون من اللغو القول إن بيغاسوس ليس كائنا. وباعتقاده أنه قد بيَّن بهذا النحو أن نفيَ بيغاسوس لا يتسق [ما لم نقرَّ له بالكينونة أولا]، ينتهي إلى أن بيغاسوس كائن.

والحق أن تيرينس غير قادر على إقناع نفسه بأن حيزا من المكان والزمان، قريبا كان أو بعيدا، يوجد فيه حصان طائر من لحم ودم. وتحت ضغط الحاجة إلى مزيد تفصيل عن بيغاسوس، يقول إن هذا الأخير فكرة في أذهان الناس، وهنا يصبح الالتباس أكثر وضوحا. وعلى سبيل المحاجّة، فقد نسلِّم بأن هناك كيانا، وحتى كيانا واحدا مخصوصا (مع أن هذا الأمر غير معقول)، هو فكرة بيغاسوس الذهنية؛ فهل هذا ما يقصده الناس عندما ينفون بيغاسوس، أيقصدون هذا الكيان الذهني؟ ليس ذلك ما يفعلون.

لا يخلط تيرينس أبدا بين البارثينون وفكرة البارثينون. فالبارثينون فيزيائي، بينما فكرة البارثينون ذهنية (مهما كان ما يقصده بالأفكار، ولست أرى ما هو أفضل لأضيفه في هذا الصدد)، ثم إن البارثينون مرئي بينما فكرة البارثينون غير مرئية. وليس من اليسير تخيُّل شيئين يتباينان بأكثر مما يتباين به البارثينون وفكرة البارثينون، كما يعسر تخيل شيئين أقل عرضة للخلط بينهما من هذين الشيئين. ولكن ما أن ننتقل من البارثينون إلى بيغاسوس حتى يقع الخلط ويحصل الالتباس، لا لشيء إلا لأن تيرينس ينخدع على الفور بالوهم الأجسم والأفدح من الاعتراف بعدم كينونة بيغاسوس.

لقد رأينا كيف انقاد هذا الفيلسوف إلى خلط جوهري نتيجةَ فكرته القاضية بضرورة التسليم بكينونة بيغاسوس وإلا كان حتى القول: «إن بيغاسوس ليس كائنا» من دون معنى. وإننا لنلفي من العقول الأكثر حذقا مَن انطلق من نفس المبدأ إلا أنه انتهى إلى نظريات عن بيغاسوس أقل زيغا من نظرية تيرينس، حتى أنه

4- ليس بيغاسوس هنا إلا مثالا على ما يمكن دعوته «كيانا تخييليا Fictional entity»، وإن ما يحمله عليه كواين في هذا المقام يقبَل أن يحمل على غيره من أنواع الكيانات التخييلية بالمثل، والتي يمكن اختزالها في ثلاثة: أ- الكيانات التخييلية الأدبية، وتضم كل كيان ورد ذكره في نص تخييلي معين، رواية كان أو قصة قصيرة أو مسرحية أو قصيدة ملحمية أو غيرها من الأجناس الأدبية، بحيث يكون من إبداع صاحب النص التخييلي، مثل شخصية «هاملت» لشكسبير، وشخصية «شيرلوك هولمز» لكونان دويل. ب- الكيانات التخييلية الأسطورية، وتضم كل كيان محور قصص وروايات شعبية أو ثقافية أو غيرها في مجتمع معين، يكون من إبداع المخيال الجماعي للأمة غالبا، ولا يُنسب إلى شخص (مبدع) معين، وربما ساد الموروث الثقافي لأكثر من شعب، مثال ذلك شخصية «بيغاسوس» في الأسطورة اليونانية، وشخصية «جوبيتر» في الأسطورة الرومانية. ج- الكيانات الخيالية، وهي تضم كل كيان ينسجه شخص من خياله المحض لسبب أو لآخر، كأن يحدث ويناجي المرء نفسه فيخلق شخصية خيالية يحاورها. (المترجم)

يصعب تفنيد هذه النظريات غاية الصعوبة. دعونا نقول إن أحد هذه العقول يدعى وايمان.[5] يؤكد هذا الأخير أن لبيغاسوس كينونته باعتباره ممكنا غير موجود بالفعل.[6] فعندما ننفي كينونة شيء يدعى بيغاسوس، نعني بذلك على نحو أدق أنه يفتقر لخاصية الوجود بالفعل. ومن الناحية المنطقية، لا يختلف القول إن بيغاسوس **غير موجود بالفعل** عن القول إن البارثينون ليس أحمر؛ فنحن في الحالتين معا نقول شيئا عن كيان لا جدال في كينونته.

وبالمناسبة، فإن وايمان أحد الفلاسفة الذين اتحدوا على تدمير الكلمة العتيقة الجميلة «يوجد». ورغم دفاعه عن الممكنات غير الموجودة بالفعل، فهو يقصُر كلمة «وجود» على الوجود بالفعل، وهكذا يحافظ على وهم اتفاقه الأنطولوجي معنا، نحن الذين نتنصل من بقية عالمه المنتفخ. ففي استعمالنا الشائع لكلمة «يوجد»، لم نزل جميعا ميَّالين إلى القول إن بيغاسوس لا يوجد، نعني بذلك انعدامَ أي كيانٍ من هذا القبيل إطلاقا. والحق أنه لو وُجد بيغاسوس، لكان موجودا في الزمان والمكان، لأن كلمة «بيغاسوس» تحمل دلالة زمانية مكانية، لا لأن كلمة «يوجد» تحمل هذه الدلالة. وإذا كانت الإحالة على الزمان والمكان تغيب عند الجزم بوجود الجذر التكعيبي للعدد 27، فذلك لمجرد أن الجدر التكعيبي ليس من الأشياء الزمانية المكانية، وليس لأن الالتباس يتملكنا عند استعمال كلمة «يوجد». وفي سعي خاطئ منه ليبدو مقبولا، يسلِّم وايمان على نحو لطيف بعدم وجود بيغاسوس، ومن ثم (وعلى النقيض مما قصدناه نحن بعدم وجود بيغاسوس) يصر على أن بيغاسوس كائن. يقول إن الوجود شيء بينما الكون شيء آخر.[7] ولا أعرف طريقة للتصدي لهذا

5- يشير كواين بالاسمين المستعارين «تيرينس» و«وايمان» أساسا إلى الفيلسوف والمنطقي النمساوي أليكسيوس مينونغ ومجموعة الفلاسفة الذين انتصروا لنظريته وطوروها من بعده. فقد اجترح هذا الفيلسوف معنى خاصا للفظ «الموضوع» لم يكن مألوفا في الأدبيات الفلسفية خلال العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر ولا بين الفلاسفة السابقين، ورتَّب على هذا المعنى نتائج خاصة تتوزع بين الأنطولوجي والدلالي والمنطقي. فليس الموضوع عنده هو الأشياء والوقائع الموجودة وجودا عينيا أو فيزيائيا فحسب، ولا حتى يكفي أن تُضاف إلى هذه الكياناتُ المجردةُ التي دأب الناس على اعتبارها أشياء حقيقية، إنما الموضوع كلُّ ما تتوجه إليه قصديتنا، سواء كانت قصدا أو معرفة أو اعتقادا أو حكما أو رغبة أو رجاء أو ذكرى أو خوفا أو غير ذلك مما تتوجه به الذات الإنسانية صوب ذاتها والعالم من حولها والآخرين. فـ«كل شيء يمكن أن يشتغل به التفكير إنما هو موضوع. وهذا يضم كل الموضوعات التي تُصورت، بالإضافة إلى تلك التي كان ممكنا تصورها ولكنها لم تكن محظوظة بما يكفي لتثير انتباه أحد».

Terence Parsons, "A prolegomenon to Meinongian Semantics", The Journal of Philosophy, Vol. 71, No. 16 (Sep. 19, 1974), p. 561-562 (المترجم)

6- بعد أن قرر مينونغ أن الموضوع هو كل ما تتوجه إليه القصدية بأي شكل من أشكالها، وجد أن الأفعال القصدية لا تتوجه دائما إلى أشياء أو موضوعات موجودة، بل تتجاوزها إلى ما لا يوجد أيضا، فهذه الأفعال لا تبالي بوجود الموضوع أو بعدمه، وإنما تتوجه إليه بما هو موضوع لها فحسب، بما هو موضوع خالص، بعيدا عن كينونته أو عدمها beyond its being or nonbeing، فالوجود والكينونة ليسا مكوّنين من مكونات الموضوع بما هو موضوع ولا شرطين ضروريين وكافيين لقيامه.

Alexius Meinong, "The theory of objects", p. 79 (المترجم)

7- هذا تصنيف مينونغ للموضوعات: إن الموضوع إما يكون موجودا وإما غير موجود، وإن الموضوعات التي لا توجد إما كائنة (أو قائمة) وإما غير كائنة إطلاقا. وإذا كانت الموضوعات الموجودة existent objects هي كل متعيّن فعلي يتألف منه العالم الفيزيائي ويقتضي حيزا زمانيا ومحلا مكانيا يوجد فيهما، فلا يشك أحد في كونه شيئا حقيقيا لأن حواسنا تحيط بوجوده قبل عقولنا، فإن الموضوعات غير الموجودة nonexistent objects هي كل ما لا نجده متعينا في العالم الفيزيائي ولا ينتمي إلى بناء وقائعه ولكننا نستطيع التفكير فيه أو إنشاء أحكام بصدده والتعبير عنها في قضايا قابلة للبت فيها بالصدق أو بالكذب. يمكننا القول عن بعض هذه الموضوعات إنها كائنة (قائمة) بينما لا يمكن أن يقال عن بعضها الآخر ذلك إطلاقا، ولكن المشترك بين موضوعات النوعين معا أنها محض كيانات مجردة غير متحققة في أي فرد من أفراد العالم. أما الموضوعات القائمة subsistent objects، فهي كل لمجرَّدات التي لا تقتضي حيزا زمانيا ومحلا مكانيا تقيم فيه، أو هي كل الموضوعات المثالية غير المستقلة بذاتها عن الذات المفكرة، تلك القائمة مثلا في عالم العقل دون العالم الفعلي، مثل الكيانات الرياضية التي تشتغل بها الهندسة أو علم الحساب، كالمستقيم والضلع والزاوية والشكل الهندسي والعدد والمجموعة والعلاقة واللانهاية. (المترجم)

التعتيم غير **التنازل** له عن كلمة «يوجد». فلن أحاول استعمالها ثانية، إذ ما تزال لدي كلمة «يكون». ويكفينا هذا خوضا في صناعة المعجم، لذلك دعونا الآن نعود إلى أنطولوجيا وايمان.

إن الناظر إلى عالم وايمان المكتظ لَيجده عالما بشعا من نواحي كثيرة. وإذ أنه يسيء إلى حسنا الجمالي، نحن الذين نتذوق جمال المناظر الطبيعية الصحراوية، فليس ذلك أسوأ ما فيه؛ إذ تخدم عشوائيته بصدد الممكنات كأرضية خصبة لتَكاثر عناصر أخرى مفتقرة للنظام. لنأخذ مثلا الرجل البدين الممكنَ الكائن في البوابة هنالك، ثم لنأخذ الرجل الأصلع الممكن الكائن في المكان ذاته. دعونا نتساءل: أهما الرجل الممكن ذاته، أم هما رجلان ممكنان اثنان؟ كيف نبتُّ في المسألة؟ كم رجلا ممكنا في تلك البوابة؟ أهناك رجال نحفاء ممكنون أكثر عددا من الرجال البُدن؟ كم يتطابق منهم؟ وهل التطابق بينهم يجعلهم رجلا واحدا؟ ألا يتطابق شيئان ممكنان اثنان؟ وهل يكافئ هذا القولُ القولَ باستحالة تطابق شيئين اثنين؟ أم أن مفهوم الهوية لا يقبل الانطباق على الممكنات غير الموجودة بالفعل؟ ولكن، بأي معنى نتحدث عن كيانات لا يستقيم القول إنها مطابِقة لنفسها ومُباينِ بعضها لبعض؟ هذه عناصر على قدرٍ كبير من الفساد بحيث لا تقبل تصحيحا. وقد نبذل بعض الجهد لإصلاحها متوسلين في ذلك بعلاج فريجي قوامه المفاهيم الفردية، [8] غير أني أرى أن توضيحَ عشوائية وايمان للانتهاء من أمرها أحقُّ بأن يُؤثَر.

إلى جانب بقية مقولات الجهة، الضرورة والامتناع والعرضية، تثير مقولة **الإمكان** مشكلات لا أقصد الإيحاء بوجوب إدارة ظهورنا لها. ولكن أقل ما يسعنا فعله هو أن نقصر الجهات على الأقوال الكاملة. فقد نفرض الظرف «من الممكن» على قول معين مأخوذا ككل، وربما نقلق بشأن التحليل الدلالي لهذا الاستعمال؛ ولكننا نأمل في إحراز تقدم حقيقي في هذا التحليل ولو كان صغيرا، فنتمكن من توسيع عالمنا ليضم ما يدعى **كيانات ممكنة**. وأنا أشتبه ما إن كان الدافع الرئيسي لهذا التوسيع هو مجرد استيعاب الفكرة القديمة القاضية بضرورة التسليم بكينونة بيغاسوس حتى يكون للقول: «إنه غير كائن» معنى.

بيد أن إحداث تغيير طفيف في المثال من شأنه جعل كل زخارف عالم وايمان (عالم الممكنات) تذهب أدراج الرياح، يحدث ذلك ما أن ننتقل إلى الحديث عن القبة الدائرية المربعة على جامعة بيركلي بدل الحديث عن بيغاسوس. إذا كان علينا الإقرار بكينونة بيغاسوس حتى يكون للقول «إنه غير كائن» معنى، فبالمثل سيكون من اللغو الخالص القولُ «إن القبة الدائرية المربعة على جامعة بيركلي غير كائنة» ما لم تكن هذه القبة كائنة. ولكن الحال هاهنا بخلافه عندما يتعلق ببيغاسوس، إذ لا يمكن القبول بالقبة الدائرية

8- بعد أن قضت نظرية فريجه في «المعنى والإحالة Meaning and Reference» بالارتباط الدائم بين العلامة ومعناها (من جهة) ومرجع إحالتها (من جهة ثانية)، وأقرت بأن الكلمة قد يكون لها معنى دون أن يكون لها مرجع إحالة يقابله، فقد قضت بأن هناك ارتباطا بين المعاني المعبَّر عنها بالكلمات والأشياء المحال عليها بها. فإن كان للكلمة معنى، وكان هذا المعنى يمثِّل شيئا، لا بد أن يكون ممثِّلا لشيء واحد مخصوص، وعلى هذه الكلمة أن تحيل على كل ما يمثله المعنى الذي تعبر عنه، ذلك هو المفهوم الفردي individual concept الذي يمثِّل الشيء المحال عليه؛ إن معنى الكلمة «سقراط» هو مفهوم فردي يمثِّل الرجل سقراط. انظر:

Gottlob Frege: "On Concept and Object", translation By P. T. Geach, revised by mas Black Mind, New Series, Vol. 60, No. 238 (Apr., 1951), pp. 168-180 (المترجم)

المربعة على جامعة بيركلي حتى بوصفها **ممكنا** غير موجود بالفعل. أيمكننا الآن سَوق وايمان للأخذ بعالم من المستحيلات غير القابلة للوجود بالفعل؟[9] لو كان الأمر كذلك، لكان من شأنه إثارة العديد من الأسئلة المحرجة بصدد هذه المستحيلات. فقد نذهب حد السعي إلى الإيقاع به في براثن التناقضات، بجعله يوافق على أن بعض هذه الكيانات يجمع بين كونه دائرة وكونه مربعا في الوقت ذاته. غير أن وايمان الماكر يختار الشق الأخرى من المعضلة ويقر أنه من اللغو القول إن القبة الدائرية المربعة على جامعة بيركلي غير كائنة؛ يقول إن التعبير «قبة دائرية مربعة» بلا معنى.

ولم يكن وايمان أول من تبنى هذا البديل، فالحق أن مذهب خلو التناقضات من المعنى موغل في القدم. علاوة على ذلك، لم يزل هذا التقليد مستمرا مع كتَّاب أمثال لودفيج فتجنشتين[10] الذي لا يبدو أنه يقتسم مع وايمان أيا من دوافعه. غير أني أتساءل: أليس ما يحرّك وايمان هو نفسه ما دفع الناس إلى اعتناق هذا المذهب بادئ الأمر، وإلى حد كبير؟ فليس لهذا المذهب أي جاذبية جوهرية ولا شك، ولقد أفضى بمعتنقيه إلى هذا التطرف الواهم الذي يشبه تحدي منهج الدليل بواسطة منهج الرد إلى المحال (برهان الخلف).

فضلا عن ذلك، فإن مذهب خلو التناقضات من المعنى يعاني من عيب منهجي شديد يسفر من حيث المبدأ عن استحالة إيجاد اختبار فعّال للتمييز بين ما هو حامل للمعنى وما هو خال منه. ومن شأن الأخذ بهذا المذهب أن يحُول إلى الأبد بيننا وبين إيجاد طرائق متسقة للبتّ فيما إن كانت سلسلة معينة من العلامات تفيد معنى أم تخلو منه، هذا بالنسبة للواحد منا، فما بالك بما يفعله بأناس آخرين. ولقد انتهى أحد الاكتشافات في المنطق الرياضي يرجع إلى تشورتش Alonzo Church إلى نتيجة تقضي بتعذر حصولنا على اختبار للتناقض قابل للتطبيق بنحو عام.

9- تبعا لتصنيف مينونغ للموضوعات، فبالإضافة إلى الموضوعات الموجودة والموضوعات الكائنة، هناك موضوعات مفتقرة للوجود والكينونة على حد سواء، وهي تلك التي لا تتحقق في الزمان والمكان ولا هي تقوم خارجهما، وهي صنفان: إما ممكنة وإما مستحيلة. أما الموضوعات الممكنة possible objects، فهي كل الموضوعات التي تكون لها أحوال غير متناقضة، فلا يحول بينها وبين وجودها أو كينونتها مانع ضروري، مثل الجبل الذهبي والبقر اللاحم والكائنات الفضائية؛ فلا يوجد على الأرض جبل ذهبي ولكن لا مانع ضروريا من وجوده طالما أن الحالين اللذين يكون بهما غيرُ متناقضين ولا يمنع الواحد منهما الآخر، وهما كونه جبلا وكونه من ذهب. وأما الموضوعات المستحيلة أو المحالة impossible or absurd objects فهي تلك التي لا تتجسد كأفراد في العالم الواقعي ولا تقوم ككيانات مجردة كما لا يمكنها أن تكون على أحد الحالين، لأن قوامها يمنعها من أن يكون لها وجود أو تقوم لها كينونة، ذلك أنها تتألف من خصائص متناقضة يستحيل اجتماع وجودها معا، لنقُل إنها موضوعات بأحوال متناقضة تحول بينها وبين وجودها. إن المربع الدائري موضوع مستحيل لأنه تأليف من خاصيتين متناقضتين لا تجتمعان في فرد أبدا، وهما كونه مربعا وكونه دائرة. وهو ما يعني أن مينونغ والفلاسفة الذين طوروا نظريته لا يجدون حرجا من الحديث عن الموضوعات المستحيلات كموضوعات للكلام وغيره من أشكال القصدية. (المترجم)

10- يحصل المعنى حسب لودفيج فتجنشتين المتقدم عندما تكون القضية ممثِّلة أو مصوّرة لواقعة من وقائع العالم، ومن ثم تكون محتملة الصدق والكذب، وهذا حال قضايا العلم التجريبي، أما إن كانت القضية غير ممثِّلة لواقعة، فهي حينئذ لا تقول شيئا فلا يكون لها معنى، وذلك شأن قضايا تحصيل الحاصل (مثل القضايا المنطقية) التي لا تخبرنا بشيء وإن كانت تصدق دائما، وقضايا التناقض التي لا تخبرنا بدورها بشيء وإن كانت تكذب دوما. إن القولين «ب ليست هي بـ« و«القلم على يمين الحاسوب وليس على يمينه» لا يصوران واقعتين فعليتين ولا ممكنتين، ومن ثم فلا معنى لهما. يقول فتجنشتين «إن معنى القضية هو اتفاقها واختلافها مع إمكانات وجود وعدم وجود الوقائع الذرية». (لودفيج فتجنشتين: رسالة منطقية فلسفية، ترجمة عزمي إسلام، مراجعة وتقديم زكي نجيب محمود. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1998، الفقرة 4.2) ثم يضيف «ولا تقول قضية تحصيل الحاصل ولا قضية التناقض شيئا. إذ ليس لتحصيل الحاصل شروط صدق لأنه صادق صدقا غير مشروط، كما أن التناقض لا يصدق بناء على أي شرط من الشروط. إن كلا من تحصيل الحاصل والتناقض لا معنى له». (الفقرة 4.462) (المترجم)

لقد تحدثت باستخفاف عن لحية أفلاطون، وألمحت إلى أنها متشابكة. ولقد أسهبت في الحديث عما نتحمَّله من إزعاج نتيجة الأخذ بها. وأرى أنه قد حان الوقت لنتقدم خطوات إلى الأمام.

في نظريته عن ما يدعى **أوصافا محددة**، رسم راسل الطريقَ الواضح لاستخدام التعبيرات الظاهرة بمظاهر الأسماء، استخداما مفيدا للمعنى، دون افتراض كينونةِ ما يُزعم أنها كيانات تُسمِّيها.[11] والحق أن ما تنطبق عليها نظرية راسل الانطباقَ المباشر هي الأسماء الواصفة المركَّبة، من قبيل «مؤلِّف ويفرلي» و«ملك فرنسا الحالي» و«القبة الدائرية المربعة على جامعة بيركلي». وقد استقر على تحليل هذه التعبيرات كأجزاء من الجمل التي ترد فيها ككل. لنأخذ مثلا، عندما يُنظر في الجملة «مؤلِّف ويفرلي كان شاعرا» ككل، فإنها تؤخذ بالمعنى الآتي: «كتب شخصٌ ما (ومن الأفضل «شيء ما») ويفرلي وقد كان شاعرا، ولا شيء غيره كتب ويفرلي». (والغرض من إضافة هذا الجزء الأخير من الجملة هو إثبات التخصيص الدالة عليه كلمة «The» في التعبير «The author of Waverly»). أما الجملة «القبة الدائرية المربعة على جامعة بيركلي وردية»، فتؤخذ بالمعنى الآتي: «شيء ما دائري ومربع وقبة على جامعة بيركلي وهو وردي، ولا شيء غيره دائري ومربع وقبة على جامعة بيركلي».

تكمن قيمة هذا التحليل في أن ما يظهر بمظهر الاسم (التعبير الوصفي) يستحيل «رمزا ناقصا» بعد أن تُعاد صياغته الصياغة الشارحة في سياق وروده. إذ لم تُخصَّص للتعبير الوصفي عبارة موحدة تُحلله، وإنما كان ذلك من نصيب الجملة الوارد فيها ككل، باعتبار أنها لم تزل تستحوذ على كامل حصته من المعنى، صادقة كانت أم كاذبة.

يضمّ القول غير المحلل «مؤلِّف ويفرلي كان شاعرا» جزءا هو «مؤلف ويفرلي»، وقد توهَّم كل من تيرينس ووايمان أن هذا الجزء يقتضي أن تكون له إحالة موضوعية حتى يكون ذا معنى. أما في ترجمة راسل لهذا القول، «شيء ما كتب ويفرلي، ولا أحد غيره كتب ويفرلي»، فإن عبء الإحالة الموضوعية الذي وُضع في الأصل على كاهل التعبير الوصفي قد حملته عنه كلمات من النوع الذي يدعوه المناطقة متغيرات

11- بعد أن قصر راسل Bertrand Russell (1872-1970) وظيفة التسمية naming على أسماء الأعلام، لأنها الوحيدة بين ألفاظ اللغةِ القادرةُ على الإشارة إلى الجزئي والقيام مقامه، فقد أبقى لما سواها من ما يدعى «أسماء» في اللغة (الأسماء العامة أو الكليات) وظيفة أخرى هي الوصف description، محدَّدا كان هذا الوصف أو غير محدد. ولأن الأوصاف المحددة هي أكثر ما يثير المشكلات، خاصة عندما تظهر بمظهر مضلِّل يوحي بأنها تحيل على أشياء، فقد اقترح الفيلسوف آلية لتحليل القضايا المشتملة على هذا النوع من الألفاظ بما يمكِّننا من التخلص منها وتجنب المفارقات الدلالية والنقائض المنطقية المترتبة على استعمالها؛ فقد تصبح القضايا الواردة فيها هذه الأوصاف لغوا، بطريق أو بآخر: بأن تكون صادقة وكاذبة (فتصدق ويصدق نفيها) في الوقت ذاته، أو تكون غير صادقة ولا كاذبة (فلا تصدق ولا يصدق نفيها) في الوقت ذاته، فيوضع قانونا عدم التناقض والثالث المرفوع على المحك. ويُفترض في التحليل الذي تمدنا به نظريتا الأوصاف والدلالة عند راسل أن «يمكِّننا من رد كل القضايا التي ترد فيها تعبيرات دالة (أو وصفية) إلى صور لا ترد فيها هذه التعبيرات». لنأخذ مثال راسل الأشهر: تبعا لقانون الثالث المرفوع، إما أن تصدق القضية «الملك الحالي لفرنسا أصلع» أو يصدق نفيها لا محالة. ولكننا إذا أحصينا الأشياء التي لها خاصية الصلع كما أحصينا الأشياء التي ليست لها هذه الخاصية، لم نجد ملك فرنسا الحالي في أي من القائمتين، فلا تصدق أي من القضيتين، وهكذا يُنتهك قانون الثالث المرفوع. ومن أجل حل المشكلة يجب تحليل القضية ككل للتخلص من التعبير الوصفي الداخل في تركيبها، فإما تغدو صادقة أو يصدق نفيها. بمقتضى هذا التحليل تستحيل القضية «الملك الحالي لفرنسا أصلع» إلى: «يوجد كائن x، بحيث أن x هو ملك فرنسا الحالي، وأن x أصلع» أو قُل «يوجد شخص واحد ووحيد فقط هو ملك فرنسا، وهو ملكها الحالي، وهو أصلع»، فيختفي الوصف «ملك فرنسا الحالي»، ونصبح أمام قضية وجودية مركبة من ثلاثة موصولات أحدها كاذب، وهو شرط كاف لكذب القضية الأصلية «الملك الحالي لفرنسا الحالي أصلع». انظر:

Bertrand Russell, The philosophy of Logical Atomism, Routledge, London and New York, 2010, p. 485. (المترجم)

مقيدة، متغيرات التسوير: كلمات من قبيل «شيء ما» (أو «بعض»)، و«لا شيء»، و«كلّ شيء». ودون أن تزعم كونَها أسماء خاصة لمؤلف ويفرلي، لا ترمي هذه الكلمات لتكون أسماء على الإطلاق؛ وعلى العموم، فهي لا تحيل على كيانات إلا بنوع من الغموض المقصود غريب عنها. لا جدال أن كلمات الأسوار هذه (أو المتغيرات المقيدة) تشكل جزءا أساسيا من اللغة، ولا مجال للمنازعة في إفادتها للمعنى، على الأقل في سياق ورودها، غير أن إفادتها للمعنى لا تقتضي بأي حال من الأحوال كينونةَ مؤلِّف ويفرلي أو القبةِ الدائرية المربعة في جامعة بيركلي أو أي موضوعات أخرى تُخَصُّ بافتراض الكينونة.

عندما يتعلق الأمر بالأوصاف، لم تعد هناك صعوبة في إثبات الكينونة ولا في نفيها. فقد أعاد راسل صياغة القول «هناك مؤلف ويفرلي» صياغةً شارحة بحيث صار معناه «كتب شخصٌ ما (وعلى نحو أدق «شيء ما») ويفرلي، ولا شيء غيره كتب ويفرلي». وبالمقابل، فقد أعيدت صياغة القضية «مؤلف ويفرلي غير كائن» في أخرى شارحة لها هي الفصل «إما أن ويفرلي لم يكتبه أحد، أو أن ويفرلي كتبه شيئان اثنان أو أكثر»، وهذا فصل كاذب، غير أنه ذو معنى؛ إذ يخلو من أي تعبير تُزعَم به الإحالة على مؤلف ويفرلي. وعلى هذا النحو حُلِّل القول «القبة الدائرية المربعة على جامعة بيركلي غير كائنة». وهكذا تذهب أدراجَ الرياح الفكرةُ القديمة القاضية أن الأقوال النافية للكينونة تنسف نفسها. فعندما نتوسل بنظرية الأوصاف لتحليل قول يثبت الكينونة أو ينفيها، يتخلص هذا القول على الفور من كل تعبير يزعم تسمية الكيان المتنازَع في كينونته، وهكذا لم يعد هناك مسوغ للاعتقاد بأن إفادة القول للمعنى تقتضي كينونةَ كيان من ذلك القبيل.[12]

والآن ماذا عن «بيغاسوس»؟ من حيث إنها كلمة وليست تعبيرا وصفيا، فإن استدلال راسل لا ينطبق عليها بنحو مباشر. غير أن تمديده إليها ليس بالأمر العسير. فكل ما علينا فعله هو أن نعيد صياغة الكلمة «بيغاسوس» لتغدو تعبيرا وصفيا، بنحو يكفي لبيان فكرتنا: ليكن هذا التعبير هو «الحصان المجنح الذي كان قد قبض عليه بيليروفون». يكفينا استبدال هذا التعبير بـ«بيغاسوس» لنمضي قدما في تحليل القول «بيغاسوس كائن» أو «بيغاسوس غير كائن»، على نفس النحو الذي حلّل به راسل القولين «مؤلف ويفرلي كائن» و«مؤلف ويفرلي غير كائن».

12- ربما يكون من مسوغات هذه الدعوى ما ذهب إليه جلبرت رايل Gilbert Ryle (1900-1976) في حديثه عن «التعبيرات المضلِّلة منهجيا»، تلك التي «توحي بوجود أنواع جديدة من الموضوعات فتغرينا بمضاعفة الكيانات...إذ يبدو كل واحد منها شبيها بالتعبيرات التي تحيل على أشياء عند استعمالها، بينما هو في الحقيقة لا يحيل على شيء».

(Gilbert Ryle, “Systematically Misleading Expressions”, Proceedings of the Aristotelian Society, New Series, Vol. 32 (1931 - 1932), p. 165).

وتتوزع هذه التعبيرات حسب رايل إلى ثلاث فئات: أ- أقوال شبه أنطولوجية، وهي التي يبدو من صورتها النحوية أنها تثبت الوجود لكيانات حقيقية أو تنفيه عنها باستعمال أسماء أعلام حقيقية بينما لا تفعل ذلك بمقتضى صورتها المنطقية. ب- أقوال شبه أفلاطونية، وهي التي يبدو من تركيبها أنها تشير إلى وقائع متعلقة بكليات بينما تشير بنيتها المنطقية إلى وقائع مختلفة تتعلق بأفراد. ج- أوصاف شبه محددة، وهي التي تتصرف نحويا كما لو كانت أوصافا محدَّدة لأفراد، بينما هي تفتقر للإحالة تماما. فعندما أُثبتُ لـ«الجبل الذهبي» المحمولَ «لا يوجد»، ويكون إثباتي صادقا، فإنه ليس يصدق على الجبل الذهبي، لأن العالم لا يضم جبلا ذهبيا بين موضوعاته، فكيف لي الحديث عنه؟! إن الجبل الذهبي لا ينتمي إلى مجموعة موضوعات الحمل، لأنه ليس كيانا. وإذ يوحي التعبير «الجبل الذهبي لا يوجد» بأن هناك موضوعا في العالم هو الجبل الذهبي وأنه غير موجود، فهو بذلك تعبير مضلِّل. ويمكن أن يرتفع التضليل بإعادة صياغة الجملة صياغة شارحة تُظهر الصورة المنطقية للقضية المعبَّر عنها، فيختفي بمقتضى ذلك الاسمُ الزائف «جبل ذهبي» تاركا مكانه في الجملة لاسم حقيقي دال على موضوع حقيقي، وذلك من قبيل قولنا «لا جبل من ذهب» أو «لا شيء هو جبل وهو من ذهب في الوقت ذاته»، فتغدو بذلك الصورة النحوية للجملة مطابقة لصورتها المنطقية.

وهكذا، فحتى تستوعب نظرية الأوصاف عند راسل اسما مكوَّنا من كلمة واحدة، أو ما يُزعم أنه كذلك، مثل «بيغاسوس»، لا بد أن نكون قادرين أولاً على تحويل هذه الكلمة إلى وصف. وليس هذا بالقيد الحقيقي. فحتى وإن كانت فكرة بيغاسوس على قدر من الإبهام أو من البساطة حيث يتعذر استيعابها في تعبير وصفي تستسيغه الأفهام، فإنه يبقى لنا أن نفيد من الآلية الصناعية الآتية، وإن ارتدت زي الابتذال: يمكننا الاستناد إلى الخاصية المُفترضِ تعذُّر تحليلها أو اختزالها «كون الشيء بيغاسوس»، فنعتمد الفعل «يكون بيغاسوس» «pegasizes» or «is-Pegasus» للتعبير عنها. كما يسعنا التعامل مع الاسم «بيغاسوس» ذاته على أنه مطابق في معناه للوصف «الشيء الذي يكون بمثابة بيغاسوس» ومشتق منه.

إذا بدا أن إقحام محمول من قبيل «pegasizes» يفرض علينا الإقرار بأن هناك خاصية تقابله هي «pegasizing»، قائمة في سماء أفلاطون أو في عقول الناس، فلا بأس في الأمر. فلا أحد حتى الآن جادل في كينونة الكليات أو في عدمها، لا نحن ولا وايامان ولا تيرينس، بل كنا نجادل في كينونة بيغاسوس وفي عدمها. وإذا كان بإمكاننا تمديد نظرية الأوصاف عند راسل لتنطبق على الاسم «بيغاسوس» (فيما يتعلق بخاصية pegasizing)، سنتخلص بذلك من الفكرة القديمة القاضية بتعذر القول إن بيغاسوس غير كائن ما لم نفترض كينونةَ بيغاسوس بمعنى من المعاني.

إلى هنا، فإن استدلالنا ما يزال عاما للغاية. فقد افترض كل من تيرينس ووايمان أنه ما لم يكن **لكذا وكذا** كينونة، لن نقدر على الجزم بقولٍ مفيد للمعنى صورتُه «كذا وكذا غير كائن»، بوجود اسم بسيط أو اسم وصفي مفرد يشغل حيز «كذا وكذا». وها قد تبيَّن على العموم أنه افتراض باطل غاية البطلان، طالما أن الاسم المفرد المقصود قابل على الدوام لأن يُمدَّد فيستحيل وصفا مفردا، بنحو مبتذل أو بغيره، ومن ثم يتم تحليله بطريقة راسل.

غير أن هذا لا يعني أن المرء أصبح في حِلّ من كل التزام أنطولوجي من الآن فصاعدا؛ فالحال أننا نلتزم بأنطولوجيا تضم الأعداد ما أن نقول إن هناك أعدادا أولية بين العددين 1000 و1010، ونلتزم بأنطولوجيا تضم القناطير ما أن نقول إن هناك قناطير؛ ثم نلتزم بأنطولوجيا تضم بيغاسوس ما أن نقول إن بيغاسوس كائن. غير أننا لا نلتزم بأنطولوجيا تضم بيغاسوس أو مؤلف ويفرلي أو القبة الدائرية المربعة على جامعة بيركلي عندما نقول إن بيغاسوس **غير** كائن أو أن مؤلف ويفرلي **غير** كائن أو أن القبة الدائرية المربعة على جامعة بيركلي **غير** كائنة. لم نعد محتاجين إلى العمل تحت غطاء الوهم القاضي أن القول المشتمل على لفظ مفرد لا يحوز معنى إلا باقتضاء كيان مسمًّى بذلك اللفظ، إذ لا يحتاج اللفظ المفرد لأن يسمِّي شيئا حتى يكون لفظا دالا.

ولو أن كلا من وايمان وتيرينس انتبها إلى الفجوة الكائنة بين **المعنى والتسمية**، وهو ما يفعله القليل منا ولو تعلق الأمر بلفظ مفرد يسمِّي موضوعا بحق، فربما كان لهما أن يدركا ما انتهينا إليه دون عون

من راسل. وسيفيدنا هنا مثال فريجه: يسمِّي التعبيرُ «نجمُ المساء» موضوعا فيزيائيا كبيرا كروي الشكل، يندفع عبر الفضاء على بعد عشرات ملايين الأميال من هنا، وهو نفس الموضوع الذي يسمِّيه التعبيرُ «نجمُ الصباح»، ولعل أحد الملاحظين البابليين كان أول من لاحظ ذلك. غير أنه لا يمكن اعتبار التعبيرين حاملين للمعنى ذاته: وإلا كان بإمكان ذلك البابلي الاستغناء عن ملاحظاته مكتفيا بالتفكير في معاني كلماته [ليدرك أن التعبيرين يسمِّيان الموضوع ذاته]. ومن ثم، فلكون المعنيين متباينين، لا بد أن يكُونا شيئا آخر غير الموضوع المسمَّى، وهو ما يختلف بين الحالتين إذ يُسمَّى بكلي للتعبيرين.

لم يكتفِ الخلط بين المعنى والتسمية بجعل تيرينس يعتقد أنه لا يقدر على رفض بيغاسوس الرفض المفيد للمعنى، بل ساهم ولا شك في نشأة فكرته الباطلة القاضية أن بيغاسوس فكرة أو كيان ذهني. لقد التبس عليه الأمر وهذه بنية الالتباس: فقد خلط ما يزعم أنه **موضوع اسمُه** بيغاسوس و**معنى** كلمة «بيغاسوس» ولم يميز بينهما، ليستنتج من ذلك أن هذه الكلمة لا يكون لها معنى ما لم يكن بيغاسوس كائنا. ولكن، أي نوع من الأشياء هي المعاني؟ هذه نقطة خلافية؛ ومع ذلك، بافتراض قدرتنا على فهم ما تعنيه فكرة «أفكار في الذهن» الفهمَ الواضح، فقد يُسوَّغ للمرء النظر إلى المعاني كأفكار في الذهن. ومن ثم، فها هو بيغاسوس الذي التبس بادئ الأمر مع معنى من المعاني ينتهي به الأمر فكرةً في الذهن. ومن اللافت للنظر أن وايمان (ومعه تيرينس الذي يشاركه نفس الدافع) لم يجد بُدّا من تجنب هذا الخطأ الفادح بالذات فانتهى به الحال إلى فكرة الممكنات غير الموجودة بالفعل.

دعونا الآن نلتفت إلى المشكلة الأنطولوجية الخاصة بالكليات: أعني مسألة ما إن كانت هناك كيانات من قبيل الخصائص والعلاقات والفئات والأعداد والدوال. يعتقد تيرينس أن هذه كيانات حقا، وذلك ما يميز تصوره. إذ يقول في حديثه عن الخصائص: «هناك بيوت حمراء، وورود حمراء، وغروب شمس أحمر؛ يقضي بذلك حسٌّ مشترك سابق عن كل تفكير فلسفي وليس لنا إلا أن نوافق عليه جميعا. هناك شيء مشترك بين هذه المنازل والورود والغروب؛ وهذا الذي فيه تشترك هو كل ما أعنيه بخاصية الحمرة». وهكذا، يعتقد هذا الفيلسوف أن الحقيقة الأكثر بداهة ووضوحا من حقيقةِ كينونةِ المنازل الحمراء والورود الحمراء والغروب الأحمر هي حقيقةُ كينونةِ الخصائص. وأعتقد أن هذه سمة من سمات الميتافيزيقا، أو هي على الأقل سمة ذلك الجزء من الميتافيزيقا الذي يدعى أنطولوجيا: فمتى أسند المرءُ الصدقَ لقولٍ في هذا الموضوع لا بد أن يعتبره صدقا بديهيا أو تحصيليا. فإن النظام المفهومي الذي يؤوِّل من خلاله المرء كل تجربةٍ إنما يقوم على الأنطولوجيا التي يأخذ بها، حتى لو تعلق الأمر بالتجارب الأكثر ألفة وشيوعا. وإذ يُبتُّ فيه من داخل نظام مفهومي خاص (وهل من طريق آخر يكون به البتُّ ممكنا؟)، يكون القول الأنطولوجي بديهيا يستغني بالتمام عن أي تبرير يأتيه من الخارج. ومثلما تلزَم النتيجةُ «هناك خاصيةٌ» عن المقدمة «هناك بيوت حمراء، وورود حمراء، وغروب أحمر»، من منظور النظام المفهومي لتيرينس على أي حال، فإن الأقوال الأنطولوجية تلزَم لزوما مباشرا عن مختلف صور أقوالنا العادية حول وقائع مألوفة.

أما إذا بُتَّ فيه من داخل نظام مفهومي آخر، فقد يُحكم على القول الأنطولوجي المنتمي إلى النظام المسلماتي لذهن تيرينس بالكذب، كذبا تحصيليا غنيا عن الدليل أيضا. فقد يقبل المرء أن هناك منازل حمراء وورودا حمراء وغروبا أحمر في الوقت الذي ينكر أي مشترك بينها، إلا أنْ يكون كلامه عامّيا مضلِّلا. تشير الكلمات «منازل» و«ورود» و«غروب» إلى كيانات هي المنازل والورود والغروب فرادى، وتشير كلمة «أحمر» أو «موضوع أحمر» إلى كيانات هي المنازل الحمراء والورود الحمراء والغروب الأحمر فرادى. بيد أنه ليس هناك كيان إضافي مهما كان، فرديا أو عاما، يُدعى «الحُمرة redhood»، ولا هناك كيان يسمَّى «المنزلية household» أو «الوردية rosehood» أو «الغروبية sunsethood». فكون المنازل والورود والغروب حمراء جميعا، ذلك أمر قد يُعتبر نهائيا وغير قابل للاختزال، وقد يذهب المرء إلى أن تيرينس ليس أفضل حالا، من حيث القوة التفسيرية الحقيقية لديه، إزاء كل الكيانات الغامضة التي افترض دخولَها تحت أسماء من قبيل «الحمرة».

قبل انتقالنا إلى تناول مشكلة الكليات، فقد نحَّينا مقدَّما إحدى الوسائل التي ربما لجأ إليها تيرينس بصورة طبيعية في سعيه لإلزامنا بأنطولوجيته الخاصة بالكليات. وليس لهذا الفيلسوف أن يزعم أن المحمولات التي دأبنا على استعمالها جميعا (مثل «أحمر» أو «يكون أحمر») لا يكون لها معنى ما لم يُنظر إلى كل واحد منها كاسم لكيان كلي مفرد. فقد تبيَّن لنا الفارق الكبير بين التسمية من جهة والمعنى من جهة أخرى، ورأينا كيف أن كون الكلمة اسما لشيء يختلف كليا عن كونها ذات معنى. بل لا يستطيع هذا الفيلسوف حتى اتهامنا (على الأقل استنادا إلى **تلك** الحجة) بافتراض خاصية «pegasizing» من خلال تبنِّينا المحمول «pegasizes».

غير أن تيرينس يلجأ إلى حيلة مختلفة. يقول: «دعونا نقبل التمييزَ الذي تكسبون منه الكثير؛ ذلك الذي أقمتموه بين المعنى والتسمية. بل ودعونا ننكر على المحمولات «يكون بيغاسوس» أو «pegasizes» إلخ كونها أسماء لخصائص. ولكنكم تقرُّون أن لها معاني، والحال أن هذه **المعاني** بمثابة كليات، سواء **سمَّيناها** أم لم نفعل، ولعل بعض هذه المعاني هي عينها ما أدعوها صفات أو أشياء من هذا القبيل تخدم في آخر المطاف للغرض ذاته وإلى حد كبير، إني لأجرؤ على قول ذلك».

يحسب تيرينس هذا الكلام قولا نافذا غاية النفاذ، ولست أعرف طريقة للتصدي له غير رفض الإقرار بالمعاني. وإني لا أجد مانعا يمنعني من رفض الإقرار بالمعاني، طالما أني بذلك لا أنكر على الكلمات والأقوال إفادتها للمعاني. وقد أتفق أنا وتيرينس في الأمر الأخير، عندما نصنّف الصور اللغوية إلى صنفين؛ صنف مفيد للمعنى وآخر خال منه، رغم تباين تصورَينا للمقصود بإفادة المعنى؛ إذا يقصد بها تيرينس

امتلاك (بمعنى معين لكلمة «امتلاك») كيانات مجردة يدعوها معاني، بينما لا أقصد أنا بها ذلك إطلاقا.[13] وما زلت حرا في مواصلة الاعتقاد أن إفادة منطوقٍ لغوي للمعنى، إنما هي واقعة نهائية غير قابلة للاختزال (وأنا أفضل كلمة «**مفيد**» للمعنى على كلمة «**حامل**» للمعنى لئلا أدع مجالا لأقنوم المعاني ككيانات)؛ أو قد أتعهد بتحليلها من الزاوية التي يحللها بها الناس عندما يستخدمون ذلك المنطوق اللغوي أو منطوقات أخرى شبيهة به.

عندما يتكلم الناس في العادة عن المعاني أو يبدو أنهم يتكلمون عنها ويكون كلامهم ذا جدوى، فإنهم يفعلون ذلك بإحدى طريقتين: إما يتكلمون عن **امتلاك** المعاني، وتلكم هي الدلالة (أو إفادتها)، وإما يتكلمون عن **التطابق** في المعنى، وذلكم هو الترادف. وليس ما يدعى «**إعطاء**» معنى المنطوق سوى ذكر مرادف له، عادة ما يصاغ في كلمات أوضح من التي صيغ بها المنطوق الأصلي. أما إن كانت لدينا حساسية تجاه المعاني على هذا النحو، يمكننا على الفور الحديث عن المنطوقات بما هي دالة أو غير دالة، وبما هي مترادفة أو متباينة. وبقدر ما تهمُّنا مسألة تفسير معنيي الوصفين «دال» و«مرادف» بدرجة من الوضوح والدقة، وأفضّل أن يركّز هذا التفسير على مستوى السلوك، فإني أجدها مسألة صعبة. ولكن القيمة التفسيرية للكيانات الوسيطة الخاصة وغير القابلة للاختزال والمدعوة **معاني** إنما هي من دون شك قيمة وهمية.

لقد كان موضوع حجاجي حتى الآن هو التدليل على قدرتنا على استعمال ألفاظ مفردة في إنشاء الجمل استعمالا دالا دون اقتضاء كيانات يُزعم أنها مسماة بتلك الألفاظ. كما دافعت بعد ذلك عن القول بقدرتنا على استعمال ألفاظ عامة، كالمحمولات مثلا، دون تسليم بكونها أسماء لكيانات مجردة. ثم دافعت آخرا عن دعوى قدرتنا على اعتبار المنطوقات منطوقات دالة، فضلا عن كونها مترادفات أو متباينات، دون إقرار بعالم من الكيانات تدعى معاني. وهنا يبدأ تيرينس في التساؤل عما إن كان لمناعتنا الأنطولوجية حد ما على الإطلاق. ألا شيءَ مما قد نقوله يُلزمنا بافتراض الكليات أو غيرها من الكيانات مما قد نلفيه غير مرحب به؟

الحال أني قد اقترحت لهذا السؤال جوابا فيما سبق، حدث ذلك عندما تحدثت عن المتغيرات المقيدة، أو متغيرات التسوير، في ارتباط بنظرية الأوصاف لدى راسل. إذ يمكننا أن نضع أنفسنا تحت التزامات أنطولوجية، وعلى نحو يسيرٍ أيما يُسر، بالقول مثلا إن هناك **شيئا** (وهذا متغير مقيد) تشترك فيه المنازل

13- يحمّل كواين فلاسفة أمثال فتجنشتين وراسل وغيرهما من الذريين المناطقة مسؤولية الالتباس الذي صار يلازم استعمال كلمة «معنى» في فلسفة المنطق، حتى أصبح يُنظر إلى المعاني ككيانات مجردة بينما هي بغير ذلك الحال. ويردُّ جزءا من ذلك الالتباس إلى غموض استعمال هؤلاء الفلاسفة للفظ «قضية proposition». معلوم أن فتجنشتين في «رسالته» يتحدث أحيانا عن القضية باعتبارها الجملة الخبرية التي تصف واقعة، ولكنه في أمكنة أخرى من نفس الكتاب يتحدث عنها باعتبارها المعنى الذي تفيده الجملة (التي يدعوها في هذه الحالات «علامة قضية») أو الفكرة التي تحملها، وهو ما جعل الصدق يُنسب إلى الجملة أحيانا وإلى الفكرة في أحيان أخرى، وإن كان معيار التحقق واحدا. وحتى عندما يُقصد بالقضية «الجملة» إنما يمر صدقها بتطابقها مع الفكرة (المعنى) التي رُفعت إلى مستوى الواقعة (أو «الكيان» على الأقل). يقول كواين: «لم يزل في فلسفة الرياضيات ميل قوي إلى اتجاه لا يمكن تبريره. وإن أكثر ما أساء فهمه من ساروا في هذا الاتجاه هو معاني الجمل؛ بحيث رفعوها لتغدو بمثابة كيانات مجردة في حد ذاتها، وذلك تحت مسمى «القضايا». لقد نُظر إلى الأخيرة، لا الجمل ذاتها، على أنها الأشياء التي تصدق أو تكذب، وأن هذه الأشياء أيضا هي التي تُعرف أو يُعتقد فيها أو لا يُعتقد، وهي التي تُعتبر واضحة أو مفاجئة، إلخ. ولقد شجع غموضُ لفظ «القضية» تسامحَ الفلاسفة تجاه القضايا في جزء منه».

W.V.O. Quine, Philosophy of Logic, Harvard University Press, Cambridge, Massachusetts and London, England, second edition, 1986, p. 2. (المترجم)

الحمراء والغروب الأحمر؛ أو إن هناك **شيئا** هو بمثابة عدد أولي يأتي ترتيبه بين العددين 1000 و1010. غير أن هذه هي الطريقة **الوحيدة** أساسا التي يمكننا أن نضع بها أنفسنا تحت التزامات أنطولوجية: يتم ذلك باستخدامنا متغيرات مقيدة. وليس المعيار هو استعمال أسماء مزعومة، إذ يمكننا بسهولة وفي كل لحظة رفض كونها أسماء ما لم يكن ممكنا رصد الكيان المقابل لها بين الأشياء الواقعة في نطاق ما نؤكده بالمتغيرات المقيدة. وفي الحقيقة، ليس أمر الأسماء بالجوهري في المسألة الأنطولوجية على الإطلاق، فقد بيَّنت سابقا أن الأسماء تقبل تحويلها إلى أوصاف، وقد بيَّن راسل أن الأوصاف تقبل التخلص منها، وكان مثالنا هو كلمة «بيغاسوس» والوصف «pegasize» المستخلص منها. فكل ما نقوله باستخدام الأسماء يمكننا قوله بلغة تخلو منها تماما، مهما كان ما نقول. وبعبارة النحو التقليدي، يعني هذا تقريبا القول إن ما هو كائن إنما هو كائن ضمن نطاق إحالة ضمير معين. إن الضمائر هي وسائط الإحالةِ الضروريةُ ووسائلُها؛ وربما كان من الأفضل أن تسمَّى الأسماءُ ضمائرَ نائبة pro-pronouns. تحيط متغيرات التسوير «شيء ما» (أو «بعض») و«لا شيء» و«كل شيء» بكامل أنطولوجيتنا مهما تكن؛ ولا ينبغي أن نُتَّهم بالأخذ باقتضاء أنطولوجي معين إلا إذا كان -وفي هذه الحالة فقط- لزاما عدُّ ما يُزعم اقتضاؤه واحدا من الكيانات الواقعة في نطاق متغيراتنا كشرط لصدق أحد أقوالنا.

قد نقول مثلا إن بعض الكلاب بيضاء دون أن يُلزمنا هذا بالاعتراف بالكلبية أو بالبياض ككيانين. إذ تفيد القضية «بعض الكلاب بيضاء» أن بعض الأشياء التي هي كلاب إنما هي بيضاء؛ وحتى يصدق هذا القول، لا بد أن يكون من بين الأشياء التي يحيط بها المتغير المقيّد «بعض» كلاب بيضاء، ولكن صدقه لا يحتاج أن تكون الكلبية أو البياض أحد تلك الأشياء. وبالمقابل، عندما نقول إن بعض الأنواع الحيوانية هي نتاج إخصاب تهجيني، فإننا بذلك نلزم أنفسنا بالاعتراف بتلك الأنواع ككيانات، على الرغم من تجريدها. أو على الأقل إننا لم نزل ملتزمين بذلك إلى حين ابتكار طريقة معينة لإعادة الصياغة الشارحة للقول، صياغة تُظهر أن ما بدت إحالةً على الأنواع بواسطة المتغير المقيد «بعض» إنما كانت طريقةً في الكلام تقبل تجنبها.

وإذا بدا أني أقلل من درجة انخراطنا في التزامات أنطولوجية، سواء في حديثنا الفلسفي أو في غير الفلسفي، دعوني أؤكد لكم أن الرياضيات الكلاسيكية غارقة في التزاماتها بأنطولوجيا الكيانات المجردة، وذلك ما يوضحه مثال الأعداد الأولية بين 1000 و1010. وهكذا، فإن الجدل الكبير الذي ساد العصورَ الوسطى حول الكليات قد اندلع ثانية في فلسفة الرياضيات المعاصرة. لقد غذت المسألة الآن أوضح مما كانت عليه في السابق، إذ أصبح لدينا معيار أكثر وضوحا نحدد بمقتضاه الأنطولوجيا التي تلتزم بها نظرية معينة أو يلتزم بها شكل من أشكال الخطاب: إذ لا تلتزم نظريةٌ إلا بالكيانات التي ينبغي أن تقدِر متغيراتُها المقيدة على الإحالةِ عليها حتى تصدق القضايا المشتملة عليها هذه النظرية.

ولأن هذا المعيار (معيار الاقتضاء الأنطولوجي) لم يظهر بوضوح في التقليد الفلسفي، فإن فلاسفة الرياضيات المعاصرين على العموم لم يعترفوا بأنهم كانون يناقشون المشكل القديم ذاته المتعلق بالكليات

وإن كانوا يناقشونه في صورة جديدة نالت نصيبها من الوضوح. ولكن الانقسامات الأساسية بين وجهات النظر المعاصرة حول أسس الرياضيات ترتد بوضوح كبير إلى خلافات حول نطاق الكيانات التي ينبغي أن يُسمح للمتغيرات المقيدة بالإحالة عليها.

يصنّف المؤرخون وجهات النظر الأساسية التي سادت القرون الوسطى بصدد الكليات إلى ثلاث، وهي **النزعة الواقعية والنزعة المفهومية والنزعة الإسمية**. والحق أن هذه نفسها النزعات الثلاث التي عاودت الظهور بأسماء جديدة فيما أُنجز من بحوث في فلسفة الرياضيات في القرن العشرين، وهي **النزعة المنطقانية، والنزعة الحدسية، والنزعة الصورية**.

أما **النزعة الواقعية**، ومثلما تُستخدم الكلمة بمناسبة الحديث عن الخلاف الذي ساد العصور الوسطى بصدد الكليات، فهي النزعة الأفلاطونية القاضية بأن الكليات أو الكيانات المجردة مستقلة بوجودها عن الذهن؛ فقد يكتشفها الذهن ولكنه لا يستطيع خلقها. [لذلك] تتغاضى **النزعة المنطقانية**، ممثَّلة بأفلاطونيي الحقبة المعاصرة أمثال فريجه وراسل ووايتهد Alfred N. Whitehead وتشورتش وكارناب Rudolf Carnap، تتغاضى عن استعمال المتغيرات المقيدة للإحالة على الكيانات المجردة دون تمييز، معلومة كانت أم غير معلومة، قابلة للتحديد أم غير قابلة.

وأما **النزعة المفهومية**، فتذهب إلى أن هناك كليات ولكنها من صنع الذهن. [لذلك]، لا تقبل **النزعة الحدسية**، مثلما تبنّاها في الحقبة المعاصرة بوانكاري Henri Poincaré وبرووِر Luitzen E. J. Brouwer وويل Hermann Weyl وآخرون، بشكل أو بآخر، لا تقبل استعمال المتغيرات المقيدة للإحالة على كيانات مجردة إلا عندما تكون هذه الكيانات قابلة لأن يتم إعدادها فرادى من عناصر محددة مسبقا. ومثلما ذهب إلى ذلك فرينكل Abraham Fraenkel، تقضي النزعة المنطقانية بأن الفئات تُكتشف أما النزعة الحدسية فتقضي بأنها تُخلق، وهذا بيان عادل للتعارض القديم بين النزعتين الواقعية والمفهومية. وليس هذا التعارض بالمماحكة الخالصة؛ فالحال أنه يشكل فارقا أساسيا في مقدار ما يودّ المرء الانخراطَ فيه من الرياضيات الكلاسيكية. فبمقتضى مسلماتهم، بوسع المنطقانيين أو الواقعيين الأخذ بالترتيبات التزايدية التي وضعها كانتور صوب اللانهاية؛ [14] أما الحدسيون فيضطرون إلى الوقوف عند أدنى ترتيب صوب

14- كان من النتائج الثورية التي انتهى إليها جورج كانتور Georg Cantor (1845-1918) سنة 1873 وبدا أنها مخالفة للحدس تلك القاضية أن هناك عددا لا حصر له من النهايات، بعضها أكبر من بعض، وهي الفكرة التي لا يمكن فهم الرياضيات اليوم من دونها، خاصة علم الجبر. فإن مجموعة الأعداد تضم عددا لا نهائيا من العناصر، وهي تضم مجموعات فرعية كل واحدة بدورها تضم عددا لامتناهيا من العناصر، من هذه المجموعات مجموعة الأعداد الحقيقية، وهذه بدورها تتضمن مجموعات فرعية كل واحدة منها تضم عددا لا نهائيا من العناصر، منها مجموعة الأعداد الصحيحة وهي لا متناهية العناصر، وهذه تتكون بدورها من مجموعة الأعداد الطبيعية والصفر ومجموعة الأعداد السالبة، وهكذا دواليك. ومن تم كان ترتيب الأعداد في كل واحدة من هذه المجموعات -تزايديا أو تناقصيا- يسير صوب اللانهاية. ولكن مع أن مجموعة الأعداد الطبيعية لا متناهية وأن مجموعة الأعداد الصحيحة والعشرية داخل الفاصل المغلق [1,5] لا متناهية أيضا، فإن عدد عناصر المجموعة الأولى أكبر من عدد عناصر المجموعة الثانية، ومن ثم فإن الترتيب صوب اللانهاية في الحالتين لن يكون ترتيبا واحدا. ولمزيد اطلاع على فلسفة كانتور في اللانهايات يمكن العودة إلى:

Joseph Warren Dauben: Georg Cantor, His Mathematics and Philosophy of Infinite, Harvard University Press, Cambridge, Massachusetts and London, England, 1979. (المترجم)

اللانهاية، وكنتيجة غير مباشرة لذلك، يضطر هؤلاء آخر الأمر إلى التخلي عن بعض القوانين الكلاسيكية بخصوص الأعداد الحقيقية. والحق أن الخلاف الذي نشأ معاصرا بين المنطقانيين والحدسيين إنما نشأ من خلافاتهم بشأن اللانهاية.

أما **النزعة الصورية**، مرتبطة باسم هيلبرت David Hilbert، فتُردِّد ما تقضي به النزعة الحدسية في التعبير عن استيائها من لجوء المنطقانيين الجامح إلى الكليات، غير أنها ترى النزعة الحدسية بدورها غير مُرضية، ويمكن تفسير ذلك بأحد سببين متعارضين. فمثله مثل المنطقاني، قد يعترض معتنق النزعة الصورية على تعطيل الرياضيات الكلاسيكية، أو مثله مثل **الاسميين** القدامى، قد يعترض على قبول كيانات مجردة أصلا، ولو بالمعنى الضيق للتعبير «كيانات من صنع الذهن». غير أن نتيجة الاعتراضين واحدة: لم يزل معتنق النزعة الصورية ينظر إلى الرياضيات الكلاسيكية كلعبة تُمارس برموز مفتقرة للدلالة. لم تفقد لعبة الرموز هذه فائدتها، مهما كانت تلك الفائدة التي أثبتتها فعلا ولم يزل الفيزيائيون والتكنولوجيون يتخذونها عكازا يتوكأون عليه. غير أن فائدتها لا تقتضي أن تكون [لرموزها] دلالة، مهما كانت المعنى الحرفي لكلمة «دلالة». كما لا يقتضي هذه الدلالةَ النجاحُ الملحوظُ الذي يحرزه الرياضيون في إبداع مبرهناتهم وفي إيجاد أسس موضوعية تلتقي فيها نتائجهم ويوافق بعضها بعضا. فإن الأساس اللازم الذي يجتمع عليه العلماء وتتوافق فيه نتائجهم يكمن في القواعد التي تحكم استخدام الرموز ومعالجتها وليس في الرموز ذاتها، وبخلاف هذه الأخيرة، فإن القواعد النحوية قواعد دالة وقابلة للفهم إلى حد كبير.[15]

لقد نافحت عن الفكرة القاضية أن نوع الأنطولوجيا الذي نتبناه يمكن أن تكون له نتائجه المترتبة عليه، خاصة في ارتباط بالرياضيات ولو أن هذه مجرد مثال. فلنتساءل الآن: كيف نفصل بين الأنطولوجيات المتنافسة؟ لا شك أن الجواب لا تمدنا به القاعدة الدلالية القاضية أن «إن الكينونة هي الوقوع ضمن نطاق متغير معين»؛ بل على النقيض من ذلك تخدم هذه القاعدة لاختبار مدى مطابقة قولٍ أو عقيدةٍ لمعيارٍ أنطولوجيٍ قبلي. وعندما ننظر إلى المتغيرات المقيدة في ارتباطها بالأنطولوجيا، فإننا لا نبتغي بذلك **معرفة ما هنالك**، بل نريد به معرفةَ **جوابِ قولٍ أو عقيدةٍ معينين** عن سؤال «ماذا هنالك؟»، سواء كانا صادرين عنا أو عن غيرنا. والحق كل الحق أن هذه مشكلة تتعلق باللغة تماما. أما «ما هنالك»، فهي مسألة أخرى.

في مناقشتنا لسؤال ما هنالك، لم تزل لدينا أسباب للاشتغال بخطة دلالية، يكمن أحد هذه الأسباب في أنها باب للإفلات من قبضة المأزق الذي أشرت إليه في مستهل هذا المقال: ذلك المتمثل في عجزي عن الاعتراف بأن **هناك أشياء يُقرّ بها تيرينس ولا أسلّم بها أنا**. فطالما تمسكت بأنطولوجيتي في تعارضها مع أنطولوجيا تيرينس، لم يجُز لي السماح لمتغيراتي المقيدة بالإحالة على كيانات تنتمي إلى أنطولوجيا تيرينس

15- انظر:

Goodman and Quine, « Steps toward a constructive nominalism », Journal of Symbolic Logic, vol. 12 (1947), PP. 97-122. (المؤلف)

دون أنطولوجيتي. غير أنه يمكنني دوما تصوير اختلافنا في الرأي من خلال وصف الأقوال التي يجزم بها هو. وشريطة أن تُقِرّ أنطولوجيتي بالصور اللغوية فحسب، أو تقرّ على الأقل بما يُلمس من الألفاظ، مكتوبة كانت أو منطوقة، فإنه يمكنني الحديث عن جمل هذا الفيلسوف.

أما السبب الآخر الذي يُؤوينا إلى الخطة الدلالية، فهو إيجاد أرضية مشتركة نتحاجُّ على أساسها. إن الخلاف بشأن الأنطولوجيا لَيشتمل على خلاف في الأنظمة المفهومية؛ ورغم هذه الاختلافات الجوهرية في الرأي بيني وبين تيرينس، فإننا نلفي نظامينا المفهوميين يلتقيان في نتائجهما (في المستويين المتوسط والأعلى) بما يكفينا للتواصل بنجاح حول مواضيع كالسياسة والمناخ، وحول موضوع اللغة خاصة. وما دمنا قادرين على ترجمة خلافنا الأنطولوجي إلى خلاف دلالي بشأن الكلمات وما نفعله بها، فقد يتأجل انهيار الخلاف ليستحيل إلى مصادرة على المطلوب.

ومن ثم، فلا عجب أن الخلاف الأنطولوجي يميل حتما ليكون خلافا بشأن اللغة. غير أنه لا يجوز أن نقفز من هذه الدعوى لنستنتج منها أن **ما هنالك** متوقفٌ على الكلمات. فكون المسألة تقبل ترجمتها إلى حدود دلالية لا يعني أنها بذاتها مسألة دلالية. فإن [الحديث عن] «رؤية نابولي» يكون بأن نحملها على اسمٍ معين ما أن يوضع قبل الكلمتين «يرى نابولي» حتى تنتج عن ذلك قضية صادقة [مثل «جون يرى نابولي»]؛ ولكن هذا لا يعني أن رؤية نابولي متوقفة على أمر لغوي.

أعتقد أن أخذنا بأنطولوجيا معينة يشبه من حيث المبدأ تبنينا لنظرية علمية، ولتكن هذه النظرية نسقا علميا فيزيائيا: إذ نتبنى (على الأقل كلما كان ذلك معقولا) النظامَ المفهومي الأبسط الذي يمكن أن نجمع فيه شتاتَ التجربة الخام المفتقرة للنظام ونرتِّب عناصرها. وتتحدد أنطولوجيتنا ما أن نَثبُت على النظام المفهومي الشامل المقرَّر استيعابُه العلمَ بمعناه الأوسع؛ ولا تختلف الاعتبارات التي تُحدد البناء العقلاني لأحد أجزاء ذلك النظام المفهومي، الجزء البيولوجي مثلا أو الجزء الفزيائي، لا تختلف في نوعها عن الاعتبارات المحدِّدة للبناء العقلاني للنظام ككل. وبقدر ما يمكن القول إن تبني نسقٍ نظريةٍ علمية هو مسألة لغة، يمكننا قول الشيء ذاته عن تبني أنطولوجيا معينة، لا أكثر.

وباعتبارها مبدأ موجِّها في بناء الأنظمة المفهومية، فالحق أن البساطة ليست بالفكرة الواضحة البريئة من كل لبس؛ بل هي قابلة لأن تمثِّل المعيارَ والمعيارَ الآخر وأكثر. تخيلوا مثلا أننا استحدثنا نظاما مفهوميا لا يضاهيه غيره في الاقتصاد، ولكنه يكفي للإخبار عن التجربة المباشرة بكل تفاصيلها، كل واحد على حدة. ثم دعونا نفترض أن الكيانات (التي هي قيم المتغيرات المقيدة) بموجب هذا النظام هي أحداث ذاتية فردية، أحداث إحساس أو أحداث تفكير. من المؤكد أنه يتعين علينا دوما أن ندرك أن النظام المفهومي الرامي إلى الحديث عن موضوعات خارجية إنما يمدّنا بمزايا عظيمة تفيدنا في تبسيط تقاريرنا الشاملة عنها. فمن خلال تجميع أحداث الحس المتفرقة ومعالجتها كإدراكات حسية للموضوع الواحد، نختزل سيلِ تجربتِنا إلى بساطةٍ

مفهومية سلِسة مهما كان تعقيده. إن قاعدة البساطة هي مبدؤنا الموجِّه ولا شك، يوجِّهنا في عملية إسناد معطياتنا الحسية إلى الموضوعات: إذ نأخذ صورتين حسيتين اثنتين لدينا عن شيء مستدير، إحداهما متقدمة والأخرى لاحقة، فنربطهما بالشيء المستدير ذاته الذي ندعوه درهما، أو نربطهما مع درهمين مختلفين اثنين، وذلك امتثالا لمتطلبات البساطة القصوى اللازم حضورها في صورتنا الشاملة عن العالم.

لدينا هاهنا نظامان مفهوميان يتنافسان، أحدهما ظاهراتي والآخر فيزياوي. فأيهما ينبغي أن يغلب ويسود؟ الحال أن لكل مزاياه؛ فلكل بساطته الخاصة وبطريقته الخاصة. وأنا أراهما يستحقان التطوير على السواء. ومع أنهما أساسيان معا، فقد يقول القائل إن كل واحد منهما أحق بهذه الصفة من الآخر، وإن كان ذلك بمعنيين متباينين: فأحدهما أساسي من الناحية الإبستيمولوجية، أما الآخر فمن الناحية الفيزيائية.

يُبسِّط النظامُ المفهومي الفيزياوي تفسيرَنا للتجربة بفضل طريقته في ربط عدد هائل من أحداث الحس بأشياء مفردة من العالم، تلك التي يدعوها المرء موضوعات؛ ومع ذلك فليس ثمة احتمال بأن يُترجم كل خبر عن الموضوعات الفيزيائية إلى لغة ظاهراتية إلا أن تكون هذه الترجمة على قدر من المراوغة والتعقيد يلازمانها. إن الموضوعات الفيزيائية كيانات مفترضة تُبسِّط تفسيرنا لفيض التجربة وتجعله أكثر اكتمالا، مثلما أن إدخال الأعداد الصماء في علم الحساب يبسِّط قوانين هذا العلم. فمن منظور النظام المفهومي لعلم الحساب البسيط، فيما تعلق منه بالأعداد الجذرية وحدها، يلعب علم الحساب الأوسع نطاقا، والذي يشمل الأعداد الجذرية والأعداد الصماء، يلعب دور **الأسطورة المريحة**، فهو أبسط من الصدق الحرفي (علم الحساب المتعلق بالأعداد الجذرية) ولكنه يشتمل عليه كجزء منه. وبالمثل، فمن وجهة نظر ظاهراتية، يلعب النظام المفهومي حول الموضوعات الفيزيائية دور الأسطورة المريحة، فهو أكثر بساطة من الصدق الحرفي ولكنه يضمُّه كجزء منه.

لنلتفت الآن إلى **فئات** الموضوعات الفيزيائية **وخصائصها**، فماذا بشأن هذه؟ من منظور نظامٍ مفهومي فيزياوي بالمعنى الدقيق، فإن أنطولوجيَا أفلاطونية من هذا النوع تلعب دور الأسطورة بقدر ما لعب هذا الدورَ النظامُ المفهومي الفيزياوي بالنسبة للنزعة الظاهراتية. فهذه بدورها أسطورة من مستوى أعلى لا تخلو من فائدة، ما دامت تبسِّط تفسيرنا للفيزياء. وبما أن الرياضيات جزء أساسي من هذه الأسطورة، فإن ما يفيده العلمُ الفيزيائي منها واضح ولا يخفى على أحد. وحتى في حديثي عنها كأسطورة، فإني لم أزل أردّد فلسفة الرياضيات التي أحلت إليها سابقا باسم النزعة الصورية. إلا أن ما أراه الآن هو أن نعمّم المماثلة تحقيقا للعدالة فنقول إن صاحب المنظور الحسي أو الظاهراتي الخالص قد يتبنى موقف النزعة الصورية تجاه النظام المفهومي الفيزيائي.

إن التماثل بين أسطورتي الرياضيات والفيزياء لمن الوثاقة بحيث يلفت إليه النظر، وهناك طرائق أخرى له ربما كانت عرَضية. لننظر مثلا في أزمة الأسس الأولى، التي حدثت في الرياضيات في مطلع

القرن العشرين وقد عجَّل بها اكتشاف مفارقة راسل ونقائض أخرى في نظرية المجموعات. لقد كان لزاما تجنّب هذه التناقضات بوسائل حدسية ظرفية؛ وها قد أصبحت أسطَرَتُنا الرياضية متعمدة ولا تخفى على أحد. فماذا عن الفيزياء؟ نشأت هنالك نقيضة بين تفسيرين مختلفين للضوء، يقضي أحدهما بأن الضوء موجي بينما يقضي الآخر بأنه جسيمي، وإن لم تكن هذه النقيضة نسخة من مفارقة راسل، فأنا أظن أن السبب ببساطة هو أن التماثل بين الفيزياء والرياضيات لا يصل حد التطابق. ولقد حدثت أزمة أسس كبرى ثانية في الرياضيات إبان الحقبة المعاصرة (عجَّلت بها هذه المرة مبرهنة غودل Kurt Gödel سنة 1931 القاضية بحتمية اشتمال نسق علم الحساب على قضايا لا تقبل البتَّ فيها من داخل ذلك النسق)، ولقد وجدت هذه الأزمة قرينتها في الفيزياء ممثَّلة بمبدأ اللاتحديد عند هايزنبرغ Werner Heisenberg.

لقد تعهدت في صفحات سابقة من هذا المقال بكشف المغالطات التي يتضمنها عدد من الحجج الشائعة الرامية إلى دعم أنطولوجيات معينة. علاوة على ذلك، فقد قدّمت معيارا واضحا لتحديد الالتزامات الأنطولوجية التي تقضي بها نظرية معينة. ولكن سؤال «ما هي الأنطولوجيا التي يجب أن نتبنى؟» يبقى مفتوحا، وإن النصيحة الواضحة هي التحلي بالتسامح والروح التجريبية. وعلى كل حال، دعُونا نرى مقدارَ ما يمكن اختزالُه من النظام المفهومي الفيزياوي إلى نظام مفهومي ظاهراتي؛ فإن الفيزياء لم تزل تطلب المتابعة وإن لم تكن تقبل اختزالها جملة وتفصيلا. ثم دعونا ننظر كيف يمكن للعلم الطبيعي أن يغدو مستقلا عن الرياضيات الأفلاطونية وإلى أي مدى يكون له ذلك، ولكن دعونا أيضا نواصل انخراطنا في الرياضيات وخوضنا في أسسها الأفلاطونية.

من بين عديد الأنظمة المفهومية الأكثر ملاءمة لهذه المساعي، يزعم أحدها الأولويةَ الإبستيمولوجية، وهو النظام الظاهراتي. فإذا نظرنا إليهما من داخل هذا النظام، تنزل أنطولوجيا الموضوعات الفيزيائية وأنطولوجيا الموضوعات الرياضية منزلتَي الأسطورتين. غير أن جودة الأسطورة تظل نسبية؛ وفي هذه الحالة، يُنظر إليها في علاقتها بوجهة النظر الإبستيمولوجية. فهذه واحدة من بين عديد وجهات النظر، توافِق واحدا من اهتماماتنا وأهدافنا على كثرتها.

MominounWithoutBorders

Mominoun

@ Mominoun_sm

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

info@mominoun.com
www.mominoun.com

All rights reserved © 2023

جميع الحقوق محفوظة © 2023